مجلة الآداب، م٢٨، ع١، ص ص ٦٩-٩٩، جامعة الملك سعود، الرياض (٢٠١٦م/١٤٣٧هـ)

المقاييس في الفكر النحوي

محمد بن ناصر الشهري(*)

الأستاذ بقسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة الملك سعود

(قدم للنشر في ١٢/ ١/ ١٤٣٦هـ، وقبل في ٢٦/ ١٢/ ١٤٣٦ هـ)

الكلمات المفتاحية : المقياس، المقاييس، مقياس الزمن، المقياس الكمي للنصوص، مقياس الخفة والثقل.

ملخص البحث: يتناول هذا البحث قضية المقاييس في الفكر النحوي، فيبحث بعض المقاييس التي تقاس بها بعض القضايا، تلك المقاييس التي تستعمل للضبط، وذلك لضبط الزمن ابتداء ونوعا، والمقياس الكمي لقياس كم النصوص التي تبنى عليها القواعد كفاية وقصورا، ومقياس قضية الخفة والثقل في الكلام.

المقدمة

إذا كان النحويون قد أجادوا إجادة عظمى بشكل عام فيما وصلوا إليه من أحكام وقواعد، سعوا من خلالها إلى ضبط قواعد اللغة العربية ـ وخاصة النحوية منها ـ فإنَّ هذا لا يعني أنه لم يبق بعض القضايا التي يبدو أنها بحاجة إلى تمحيص وتجلية وإعادة نظر، بغية الوصول إلى نتائج تجلي كثيرا من جوانب تلك القضايا قدر الإمكان.

ومن هذه القضايا التي رأيت أنها بحاجة لتسليط الأضواء عليها قضية المقاييس والمعايير، التي اعتمد عليها النحويون لإرساء بعض القواعد والأحكام النحوية، وذلك أنَّ النحويين قد وضعوا بعض المقاييس المحورية التي لها صلة مباشرة بالتقعيد النحوي خاصة، فالمقاييس وسائل معينة وضعها النحويون لقياس بعض القضايا بغية ضبطها وتقنينها،

* نُشِر هذا البحث بدعم من مركز البحوث بكلية الآداب بجامعة الملك سعود.

ومن هذه المقاييس التي أرى أنها بحاجة إلى إعادة النظر فيها وتحليلها:

١ ـ مقياس الزمن.

٢ ـ والمقياس الكمي للنصوص.

٣ ـ ومقياس الخفة والثقل.

وسوف يكون حديثي منصبًا على تجلية ما يوجد في الدراسات النحوية قديمًا وحديثًا من حديث عن المقاييس والمعايير التي قاس بها النحويون بعضا من عناصر اللغة، وكيف تحدثوا عنها؟ وما طريقة تناولهم لها؟ أذلك بصورة مستقلة ومقصوده؟ أم أن ذلك يرد في إطار التناول العام للقضية.

هذا وسأتناول أولًا آراء النحويين القدماء في هذه المسائل، ثم أعقب ذلك بإيراد آراء المعاصرين ممن تناول تلك القضايا أو بعضها، ثم أختم الحديث عن هذه المسائل ببيان ما ظهر لي من رأي حيال هذه القضايا المهمة، والله ولي التوفيق.

التمهيد

تنبع أهمية هذا الموضوع من كونه يلقي الضوء على بعض الأسس التي اعتمد عليها النحويون في إصدار بعض الأحكام النحوية خاصة، وتلك الأسس تتمثل في بعض المقاييس التي وضعها النحويون لضبط ما قواعد هذه اللغة، ومنها: مقياس حساب الزمن وتحديد نوعه، ومقياس القدر الكمي من النصوص لقبول النصوص أو ردها، ومقياس معرفة الثقل والخفة، حتى تمكنوا من الوصول إلى كثير من الأحكام بناء على تلك المقاييس.

ولا ريب في أنَّ الزمن يمثل ركيزة مهمة في البناء اللغوي، وهو بحاجة ماسة إلى وضع الأسس والمقاييس التي تضبطه، سواء من حيث حساب بدئه، أم من حيث تحديد نوعه في الكلام ، والألفاظ الدالة عليه ، لما له من أهمية بالغة في النسيج اللغوي للمتكلم، فهل وضع النحاة لذلك مقياسا ، وكذلك فإنَّ القدر الكمي للنصوص الذي تبنى عليه القواعد قبولًا أو رفضا في غاية الأهمية في البحث النحوي ، فهل وضع النحاة لقياس القدر الكمي مقياسا يقاس به قبولا ورفضًا أم لا؟ وما مدى دقة هذا المقياس، وكذلك الثقل والخفة قضيتان مهمتان جدا للمتكلم ، فالمتكلم يميل للخفة وينفر من الثقل، فهل وضعوا لذلك شيئا من المقاييس أم لا؟

ومن ثمَّ فإنَّ هذا البحث يهدف إلى تحقيق ما يأتي والكشف عنه:

هل كان لدى النحويين القدماء مقاييس محددة، واضحة المعالم أم لا؟ وإذا كانت الإجابة بنعم فما مدى دقة تلك المقاييس؟ وهل كان هناك إجماع عليها أو على بعضها؟ أم أنه قد حصل فيها خلاف قليل أو كثير، وما مدى تطبيق تلك المقاييس عمليًا أثناء دراستهم وبحثهم في اللغة؟

هذا وقد برزت دراسات متعددة عنيت بدراسة الزمن ، ولكنني لم أقف - فيما علمت - على دراسة سابقة في هذا المجال بهذا العنوان، وبطريقة الدراسة والمعالجة نفسها، وكذلك النتائج التي توصلت لها، ومن تلك الدراسات التي تناولت موضوع الزمن خاصة، من نحو:

١ ـ دراسة للدكتور بدري، كمال إبراهيم، بعنوان: الزمن في النحو العربي،ط ١، ١٤٠٤هـ، دار أمية للنشر والتوزيع، الرياض.

٢ ـ دراسة للدكتور: نور الدين، عصام، بعنوان: الفعل والزمن، ط ١ ، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

٣ ـ دراسة للدكتور: السامرائي، إبراهيم، بعنوان: الفعل زمانه وأبنيته، ١٩٦٦م، مطبعة العاني، بغداد.

بالإضافة إلى عدد من الدراسات المشابهة لها.

وهذا البحث يهدف إلى تجلية بعض المقاييس التي وضعها النحويون لقياس بعض العناصر النحوية والتقعيدية، ومنها الزمن، والقدر الكمي للنصوص، والثقل والخفة، لبيان مدى دقة هذه المقاييس، وتمامها أو نقصانها، أو نحو ذلك مما يتعلق بهذه المقاييس.

الفصل الأول: مقياس الزمن

سيكون الحديث عن الزمن، سواء أكان مقترنًا بحدث أم لا، وسيكون الحديث منصبًا على تجلية ما يوجد في الدراسات النحوية قديمًا وحديثًا من حديث عن المقياس والمعيار الذي قاس به النحويون هذا العنصر المهم من عناصر تكوين اللغة، وكيف تحدثوا عنه؟ وما طريقة تناولهم له.

وسوف يكون حديثي أولا عن آراء النحويين القدماء في إطار تناول مسألة معينة، ثم أعقب ذلك بإيراد آراء المعاصرين، ثم أختم الحديث عن هذه المسألة ببيان ما ظهر لي من رأي حيال هذه القضية المهمة.

وهذا المقياس الزمني الذي سأتناوله بالبحث نوعان:

الأول: مقياس بدء حساب الزمن وانتهائه.

والآخر: مقياس تحديد نوع الزمن: ماض، أم حاضر، أم مستقبل، أم غير ذلك.

النوع الأول:

فإذا جئنا لهذا النوع فإننا نجدهم قد وضعوا مقياسًا لحساب ابتداء الزمن وانتهائه، وذلك المقياس هو زمن التكلم، فإنَّ زمن التكلم عندهم هو الحد الفاصل لقياس بدء الزمن، فزمن الحدث الذي انقضى قبل زمن التكلم زمن ماض ـ بَعُد أو قرب ـ وزمن الحدث الذي يصاحب زمن التكلم حال، وزمن الحدث الذي لا يقع إلا بعد التكلم زمن مستقبل، بَعُد أو قَرُب (ابن مالك، ١٤١٠هـ، ١/ ٣٠، وأبو حيان، ١٤١٨هـ، ١/ ٨١، وابن هشام، ١٤٠٧هـ، ١/ ١٢٦، والسيوطي ،١٤١٨ هـ١/ ٣٧، والفاكهي، ١٤١٤هـ، ص٩٨).

وأمَّا مقياس حساب الزمن في القرآن الكريم خاصة فإنه يكون بحسب وقت نزول الآية الكريمة، فالحدث الذي انقضى قبل نزول آية أو آيات ما ـ إن كان الحدث يتعلق بها ـ أو قبل نزول القرآن الكريم جملة فهو زمن ماض، والحدث الذي يصاحب نزول الآية أو الآيات زمن حاضر، والحدث الذي لم يحصل أو لما يحصل إلا بعد نزول الآية أو الآيات أو القرآن الكريم جملة زمان مستقبل.

النوع الثاني:

وأما إذا جئنا إلى النوع الثاني: وهو المقياس الذي يمكن من خلاله تحديد الزمن من حيث نوعه إما ماض، وإما حاضر، وإما مستقبل، فإننا نجد تفاوتًا واسعًا لدى النحويين في تحديد نوع كل من الأزمنة الثلاثة، وبالتالي فإننا لا نكاد نجد مقياسًا متفقًا عليه لقياس نوع الزمن ، ويبدو هذا جليًا من خلال حديثهم عن زمن الفعل خاصة، ومحاولاتهم تحديد زمنه. وموضوع الزمن في النحو العربي واسع جدًا، ولذلك سوف أقصر حديثي على نوع واحد من الألفاظ التي تفيد دلالة على الزمن، وذلك النوع هو الفعل.

زمن الفعل:

تفاوتت آراء النحويين حول تحديد زمن الأفعال ـ تامة أو ناقصة ـ تفاوتًا بينًا، وهذا التفاوت يعود إلى نقطة جوهرية، وهي: تحديد نوع الزمن الذي يدل عليه كل فعل! وما المعيار الذي يمكن أن يحدد به نوع ذلك الزمن؟ أهو لفظ الفعل نفسه فقط، أم لفظه بمعونة قرائن أخرى، أم القرائن فقط، أم المعنى؟ أم سياق الكلام؟ أم غير ذلك؟

أولاً : الأفعال التامة

١ ـ فعل الأمر:

ذهب جمهور النحويين إلى أن زمن فعل الأمر مستقبل أبدا، وذلك بناء على المقياس الذي قرروه لتحديد بدء الزمن، وهو زمن التكلم، فعلى هذا لا يكون زمنه إلا مستقبلا، لأنه يطلب به حصول ما لم يكن حاصلا، وذلك لا يكون إلا بعد زمن التكلم، وهذا هو الغالب، أو يطلب به دوام حصول ما حصل (السيوطي ، ١٤١٨هـ/١ ، ٣٠) كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾ الأحزاب: ١ فلا شك أنه طُلب بهذا الفعل دوام حصول التقوى من النبي صلى الله عليه وسلم، وأمته تبعا له.

إلا أن ابن هشام قد لحظ أن له حالة أخرى وهي: إفادة الزمن الماضي، وذلك إذا أريد به الخبر (السيوطي، ١٤١٨هـ/١ ، ٣٠) كقوله صلى الله عليه وسلم لمن سأله عن تقديم أو تأخير شيء من أعمال يوم النحر على بعض: " ارْمِ ولا حرج " (البخاري، ١٤٠٥هـ، ١/ ٣١ ، ٢/ ٢١٥، ومسلم، ١٣٩٨هـ ، ٤/ ٨٣) فإنه بمعنى رميت والحالة هذه، وإلا كان أمرا له بتجديد الرمي، ولا شك أن الأمر ليس كذلك شرعا.

٢ ـ الفعل الماضي:

وأما الماضي فقد نص النحويون على أن له أربع حالات:

الأولى: أن يتعين معناه (زمنه) للماضي، وهو الغالب.

والثانية: أن ينصرف معناه للحال، وذلك إذا قصد به الإنشاء، كبعت واشتريت، وغيرهما من ألفاظ العقود، إذ هو عبارة عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود.

والثالثة: أن ينصرف معناه (زمنه) إلى الاستقبال، وذلك في مواضع، منها: إذا اقتضى طلبا نحو: غفر الله له، أو وعدا نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ۝١ ﴾ [الكوثر،١] أو عطف على ما علم استقباله، نحو قوله تعالى: ﴿ يَقۡدُمُ قَوۡمَهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَأَوۡرَدَهُمُ ٱلنَّارَۖ ۝٩٨ ﴾ [هود : ٩٨] أو نفي بـ (إنْ) أو (لا) بعد قسم، كقوله تعالى: ﴿ وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓ ﴾ [فاطر: ٤١] أي: ما يمسكهما (العكبري ، بدون ت ، ٢/ ٢٠١، وأبو حيان،١٤٠٣هـ ،٧/ ٣١٨) وكقول الشاعر: (ابن مالك، ١٤١٠هـ، ١/ ٣٠، وأبو حيان، ١٤١٨هـ، ٤/ ١٧٨٠، والسيوطي، ١٤١٨هـ ، ١/ ٣٠، والشنقيطي، ١٤١٩هـ، ١/ ١١).

رِدُوا فوالله لا ذُدْناكُمُ أبدا
ما دام في مائنا وِرْدٌ لِوِرّادِ

والرابعة: ـ وقد زادها ابن مالك (ابن مالك،١٤١٠هـ، ١/ ٣٠) ـ أن يحتمل الاستقبال والمضي، وذلك في مواضع متعددة، منها: إذا وقع بعد همزة التسوية، نحو: سواء علي أقمت أم قعدت، إذ يحتمل أن يراد ما كان منك من قيام أو قعود ، فيكون ماضيًا، أو ما يكون منك ذلك، فيكون مستقبلا. وكذلك إذا وقع بعد: أداة تحضيض، أو كلما، أو حيث، أو وقع صلة، أو صفة لنكرة.

وقد أنكر أبو حيان هذا القسم الأخير بصوره كلها، فقال: " والذي يظهر الحمل على المضي؛ لإبقاء اللفظ على موضوعه، وإنما فهم الاستقبال فيما مثل به [ابن مالك] من خارج، فإذا ورد شيء من هذه المسائل وقفنا فيه مع الظاهر حتى يقوم دليل على أنه ماض أريد به الاستقبال " (أبو حيان ، ١٤١٨هـ، ١/ ١١٤).

ولنا أن نسأل هنا: ما الذي أفاد نوع الزمن ههنا في هذه المواضع إذا كنا ستبقي اللفظ على موضوعه وهو الماضي، ثم يقال فهم الاستقبال من خارج، فكيف ذلك؟ إننا إذا سلمنا بظاهر كلام أبي حيان حكمنا بأنَّ الفعل لا يزال على موضوعه وهو إفادة الزمن الماضي مع وجود ما يدل على الاستقبال من خارج، وهذا تناقض! إذن فلا بدَّ من الحكم بأنَّ الفعل هنا تجرد عن الدلالة على زمن واحد، بل إن زمنه أصبح مرتبطًا بالمعنى الذي يقدره المتكلم أو السامع، فيكون ماضيًا أو مستقبلا حسب ذلك التقدير، وهذا ما يتفق مع ما ذهبت إليه الدراسات الحديثة.

٣ ـ الفعل المضارع :

حظي الفعل المضارع بجدل واسع لم يوجد في قسيميه: الماضي والأمر، وذلك من حيث نوع الزمن الذي يفيده، حيث ورد عن النحويين خمسة أقوال في نوع الزمن الذي يدل عليه، وهي على النحو الآتي (السيوطي، ١٤١٨هـ، ١/ ٣١ ـ ٣٢):

القول الأول: أن زمنه لا يكون إلا مستقبلا، وهو رأي الزجاج ت [٣١١ هـ] وأنكر أن يكون للحال صيغة تخصه، وذلك لقصره، فلا تَسَع له العبارة، لأنك بقدر ما تنطق من حروف الفعل صار ماضيًا (الزجاجي ، ١٤١٦ هـ، ص٨٦-٨٧).

وأجاب الجمهور بأن مرادهم بالحال: الماضي غير المنقطع، لا (الآن) الفاصل بين الماضي والمستقبل .

والثاني : أنه لا يكون إلا للزمن الحال، وهو رأي ابن الطراوة ت[٥٢٨هـ] وعلل ذلك بأن المستقبل غير محقق الوجود، فإذا قلت: زيد يقوم غدا، فمعناه: ينوي أن يقوم غدا.

والثالث: رأي سيبويه (سيبويه، ١٤٠٨هـ ، ١/ ١٣) والجمهور: وهو أنه صالح لهما حقيقة، فيكون مشتركًا بينهما، لأنَّ إطلاقه على كل منهما لا يتوقف على مسوغ من خارج، بخلاف إطلاقه على الماضي فإنه مجاز، لتوقفه على مسوغ من خارج.

والرابع: أنه حقيقة في الحال، مجاز في المستقبل وهو رأي أبي علي الفارسي ت [٣٧ هـ] وابن أبي ركب ت[٦٠٤ هـ] ورجحه كثير من النحويين، ودليلهم: أنه يحمل على الحال عند التجرد من القرائن، وهذا شأن الحقيقة والمجاز، ودخول السين ـ مثلا ـ يفيده الاستقبال، ولا تدخل العلامة إلا على الفروع كعلامات التثنية والجمع والتأنيث.

والخامس: عكسه، وهو رأي ابن طاهر ت [٥٨٠ هـ] لأنَّ أول أحوال الفعل أن يكون منتظرا، ثم حالا، ثم ماضيا، فالمستقبل أسبق فهو أحق بالمثال.

ويمكن أن ندرك بوضوح أنَّ هذا التقسيم والدليل عقليان لا من واقع اللغة، وعلى هذا فتنزيلهما على اللغة أمر فيه نظر.

ورد رأيه بأنه لا يلزم من سبق المعنى سبقية المثال (اللفظ) الخاص به.

خلاصة ما قرر النحويون الأقدمون:

وبعد هذا العرض لما قرر النحويون الأقدمون من تصورات حول تحديد نوع الزمن في الأفعال بأنواعها الثلاثة، نستطيع أن نخلص بالرؤية الآتية:

١ ـ لقد ظهر لنا أنه ليس هناك رؤية موحدة لتحديد مقياس معين يمكن من خلاله تحديد أنواع الزمن، فقد وجدت مقاييس متعددة، بعضها غير واضح، وبعضها متناقض، كما أنه وجد عدم اتفاق على أنواع الزمن، أهي ثلاثة: ماض، وحاضر، مستقبل؟ أم أنها أقل من ذلك؟ أم أكثر؟ لذلك فقد رأينا أن من

النحويين من نفى وجود بعض الأزمنة ، فقد نفى الزجاج وجود زمن الحال، وذلك لقصره، فلا يوجد له صيغة تخصه، لأنك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضيًا.

ولا شك أنَّ الذي دفعه إلى ذلك هو نوع المقياس الذي وضعه لقياس زمن المضارع، وهو لفظ الفعل، فكأن لفظ الفعل (حروفه) موزعة عنده على مقدار أجزاء الزمن الفاصل بين الماضي والمستقبل، إذن فسبب نفيه له هو تعذر تصور حصوله من وجهة نظره.

إلا أنَّ الجمهور أجابوا بأن مرادهم بالحال : الماضي غير المنقطع، لا (الآن) الفاصل بين الماضي والمستقبل.

وكذلك نفى ابن الطراوة وجود الزمن المستقبل في المضارع؛ لأنه غير محقق الوجود في نظره.

٢ ـ أنهم كثيرا ما يعبرون عن (الزمن) بقولهم (المعنى) من نحو قولهم ـ مثلا ـ: " الرابع: [من حالات المضارع] أن ينصرف معناه إلى المضي " (السيوطي، ١٤١٨ هـ ، ١/ ٣٥) وقولهم: " للماضي أربع حالات أيضًا ، أحدها: أن يتعين معناه للمضي وهو الغالب " (السيوطي، ١٤١٨هـ ، ١/ ٣٧) وقولهم: " إذ المعهود للحروف قلب المعاني لا قلب الألفاظ " (السيوطي، ١٤١٨هـ ، ١/ ٣٥).

فلماذا هذا التفاوت في إطلاق اللفظ المعبر عن الحقيقة المراد بيانها، وهي الزمن؟

هل هذا من التنوع ؟ أم أنَّ المعنى غير الزمن فلم يشيروا إليه هنا؟ أم أنه نوعٌ من الاضطراب وعدم الثبات على اللفظ الدال على المعنى المراد بشكل دقيق؟ أم من عدم استقرار المصطلح ؟

٣ ـ أنهم يعبرون أحيانا بقولهم: زمن الكلام، بدل قولهم زمن الفعل، من نحو قولهم:" وأجيب: بأنَّ الكلام [يكون للحال] إذا لم يكن قرينة تصرفه إلى الاستقبال لفظية أو معنوية " (السيوطي، ١٤١٨هـ ، ١/ ٣٣).

وهذه ملاحظة مهمة ترشدنا إلى التفاوت في تحديد نوع اللفظ مفردًا أو مركبًا الذي يحدد نوع الزمن، أهو لفظ الفعل؟ أم معناه؟ أم القرائن بأنواعه؟ أم هو مجموع السياق؟ أم ماذا؟

٤ ـ أن المضارع خاصة قد اختلف في تحديد نوع زمنه الذي يدل عليه اختلافًا بينًا، حيث ورد عنهم أربعة آراء في ذلك، كما تقدم بيانها آنفا.

إنَّ الخلاف الذي دار حول زمن المضارع خاصة منصب حول كون زمنه إما للحاضر وإما للمستقبل، وإما لهما جميعًا على السواء حقيقة، أو لأحدهما على الحقيقة وللآخر مجازًا.

وأمَّا كونه يجيء للزمن الماضي فهذا لم يختلف فيه.

ولا شك أنَّ ابن الطراوة حينما نفى مجيء المضارع للزمن المستقبل مجانب للصواب، لأنَّ المستقبل وإن كان غير محقق الوجود حال التكلم كما علله بذلك، إلا

أننا نقول إنَّ المقصود الإخبار عن حصول فعل في الزمن المستقبل، سواء أكان المستقبل المطلق وهو ما بعد زمن التكلم مباشرة فصاعدا، بَعُد أو قَرُب، أم ما كان مقيدا بجزء من أجزاء الزمن المستقبل، نحو: غداً، أو بعد ساعة، ونحو ذلك.

ثم إنَّ العلة التي نفى ابن الطراوة من أجلها وجود الزمن المستقبل في المضارع لكونه غير محقق، توجد في فعل الأمر أيضًا، فزمنه غالبا مستقبل وهو غير محقق الوجود أيضًا، لأنَّه لا يقع إلا بعد زمن التكلم، ولم ينقل عن ابن الطراوة أنه نفى وجوده، مع أنه لا فرق بينهما، فلماذا ينكر وجوده في المضارع ويقره في الأمر؟ إن هذا بلا شك مما يضعف القول بهذا الرأي.

وكذلك الزجاج لما نفى زمن الحال لقصره غير محق أيضا، وذلك لأنَّ التفسير الذي فسر به الحال غير مقبول، فلا يقبل أن يفسر الحال بأنه ما كان من الزمن موافقا للنطق بحرف من حروف الفعل، فعلى هذا فزمنه قصير جدا، إذ بمجرد النطق بحرف من حروف الفعل صار ذلك الجزء من الزمن المقابل للحرف المنطوق به ماضيًا، وبناء على هذا فقد نفى أن يكون للحال صيغة تخصه.

ولا شك أنَّ تفسير زمن الحال بهذا التفسير، وقياسه بهذا المعيار غير مقبول، وسوف يأتي مزيد بيان وتحرير للمراد بزمن الحال. ومع هذا فإننا نجد أنَّ الجمهور وسيبويه قد فسروا الحال بأنه الماضي غير المنقطع، ونستنتج من هذا أن الماضي الحقيقي عندهم هو الماضي المنقطع قبل زمن التكلم.

ولكن هذا التفسير بحاجة إلى تدقيق وتحليل أكثر، فلنا أن نسأل: كيف يُسمَّى ما وصف بالماضي غير المنقطع حالا؟ ثم إنَّ صح ذلك في بعض الأمثلة ـ كأن يقال لمن شرع في الجلوس قبل زمن التكلم بوقت طال أو قصر، ثم استمر جلوسه إلى زمن التكلم: زيد يجلس، فيكون "يجلس" ماض غير منقطع ـ فإنَّه لا يصح في بعض آخر، فماذا يقال فيمن لم يبدأ في الجلوس إلا عند النطق بالفعل، فيقال: زيد يجلس، إذا كان الكلام موافقًا تمامًا للشروع في الجلوس، هل يقال إنه ماض منقطع ؟

مناقشة المقياس الأول:

إذن فلا شك أن هذا يدعونا إلى مناقشة المقياس الأول للزمن المذكور في هذا البحث وهو كون حد حساب الزمن مرتبطًا بوقت التكلم! فما المراد بزمن التكلم؟ هل المراد به زمن التلفظ بالحروف (الأصوات) واحدا تلو الآخر؟ وبانقضاء كل حرف منها ينقضي جزء من زمن التكلم، فنحكم بالمضي على ما انقضى، وبالحال على ما بقي! أم أن المراد بزمن التكلم زمن التلفظ بالفعل دفعة واحدة ؟ أم أنَّ المراد به شيء آخر؟

نعم، الذي يظهر لي أنَّ المراد بزمن التكلم الذي جعله النحويون حدا لحساب الزمن ليس ما ذكر آنفا،

وإنما المراد به ـ فيما أرى ـ : الموقف الذي صدر فيه مجمل الكلام، لا لفظ الفعل وحده، وهذا الموقف يتنوع بحسب ما يقضي به العقل أو الشرع أو العرف أو العادة، لذا فقد يطول أو يقصر بحسب الحال، فقد يكون زمن التكلم قصيرًا بمقدار النطق بحرف أو حرفين، كـ " قِ " ـ الأمر من وقى ـ أو " قِفْ " وهذه جملة بلا ريب، أو جملة قصيرة نحو: يقوم، أو قام، وقد يكون الموقف طويلا يتضمن فعلا أو أفعالا متعددة مندرجة في سياقات متعددة، كإلقاء خطبة، أو قصيدة، أو قراءة سورة من القرآن الكريم، أو مجلس عقد من العقود، أو موقف مجالسة ومؤانسة، أو موقف خصام وجدال، أو أي موقف آخر من موقف الحياة التي تتطلب وقتا يطول أو يقصر.

وأما وقت حساب الزمن في القرآن الكريم ـ كما تقدم ـ فإنه يكون بحسب وقت نزول الآية أو الآيات الكريمة، أو القرآن الكريم جملة، فإن ذلك هو الحد الفاصل لحسم بدء الزمن في القرآن الكريم.

وهنا نلحظ بجلاء أنَّ زمن التكلم فيه سعة وطول، فهو على أقل تقدير بمقدار تلاوة آية من القرآن الكريم، تطول أو تقصر، فكيف إذا كان زمن الحدث ماضيًا أو حاضرًا أو مستقبلا بالنسبة إلى عدة آيات، أو بالنظر إلى سورة كاملة، أو بالنظر إلى نزول القرآن الكريم برمته، والذي استغرق حوالي ثلاثا وعشرين سنة ؟

وبناء على هذا فالذي يظهر لي أن زمن الحال زمن موسع، لا كما يقول بعض النحويين إنه ضيق، نحو قولهم: " لأن وضعهما [السين وسوف] لتخليص المضارع من ضيق الحال إلى سعة الاستقبال " (السيوطي، ١٤١٨ هـ ، ١/ ٣٤) فزمن الحال إذن: هو الجزء من الزمن الذي جرى بتحديده العقل أو الشرع أو العادة أو الطبيعة أو نحو ذلك، فيكون قولنا ـ مثلا ـ: يجلس زيد، إن زمنه حاصل في الزمن الحال المحدود البداية والنهاية بحسب ما جرت به العادة، والعقل والعرف، ويكون الفعل " يصلي " ـ مثلا ـ زمنه حالا، ومقدار هذا الحال ما قضت به الكيفية الشرعية، وعادة الناس من حيث مدة أداء الصلاة ، والفعل "يأكل" يكون زمن الحال فيه بحسب ما جرت به العادة من الوقت الذي يقضيه الناس في مجتمع ما في تناول الطعام، والفعل " ينام " زمنه حال بحسب ما جرت به العادة من حيث مدة وقت النوم، وهكذا.

فلماذا هذا التفاوت الذي يصل إلى حد التضاد حول تحديد نوع الزمن الذي يدل عليه الفعل المضارع؟ أو إثبات زمن ما أو نفيه ؟

أسباب التفاوت في تحديد زمن المضارع:

الذي يظهر أنَّ مرجع هذا الاختلاف يعود إلى عدم تحديد المقياس الذي يقاس به الزمن بشكل جلي، ومنصوص عليه بصورة مستقلة، فتارة نجدهم ينسبون تحديد نوع الزمن إلى لفظ الفعل، وتارة إلى معناه، وتارة

إلى القرينة سواء أكانت لفظية أم معنوية، أم حالية، أم عقلية، أم شرعية، وتارة ينسبونه إلى مجموع السياق، مما جعل مكونات هذا المقياس ترد في كلام النحويين مفرقة أشتاتًا في ثنايا مواطن متعددة، حيث نظر كل منهم إلى جانب معين، ثم جعله مقياسًا يحدد من خلاله نوع زمن هذه الفعل، دون النظر إلى سائر الجوانب التي لها أثر يقوى أو يضعف في تحديد نوع الزمن، وإيضاح ذلك على النحو الآتي:

أ ـ لفظ الفعل:

عمد بعض النحويين إرجاع تحديد نوع زمن الفعل إلى لفظ ذلك الفعل، وقد تجلى هذا بصورة بينة في الفعل المضارع، وأما الماضي والأمر فلهما شأن آخر سأذكره في النوع القادم، فالذين نسبوا تحديد زمن المضارع إلى لفظه فقط دون نظر إلى معناه أو إلى قرينة ما؛ تنوعت رؤاهم في تفسير هذا إلى ثلاثة آراء:

أحدها: منهم من نظر إلى لفظه فجعل كل حرف من حروفه مقابلا لجزء من أجزاء الزمن بمقدار ما ينطق المتكلم، وهو رأي الزجاج كما تقدم، وبناء على هذا فقد نفى صاحب هذا الرأي دلالة المضارع على زمن الحال، وأنكر أن يكون للحال صيغة تخصه أصلا، لأنك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضيًا.

وثانيها: ومنهم من نظر إلى لفظ المضارع فجعل بنيته اللفظية صالحة للحال والاستقبال، وهو رأي الجمهور كما تقدم، وقد عللوا ذلك بأن إطلاقه على كل منهما لا يتوقف على مسوغ من خارج، بخلاف إطلاقه على الماضي، فإنه مجاز لتوقفه على مسوغ.

ولنا أن نسأل هنا: كيف يكون لفظ واحد يدلُّ على زمانين ـ الحاضر والمستقبل ـ في آن واحد من غير مسوغ ؟ إن هذا لا يتصور حصوله إلا بقرينة تحدد أحد الزمانين.

وثالثها: ومنهم من نظر إلى لفظ المضارع فجعله دالًا على زمن الحال حقيقة، أمَّا المستقبل فهو مجاز، وهو رأي أبي علي الفارسي وبعض النحويين كما تقدم، وجعلوا الدليل على ذلك هو أن المضارع يحمل على الحال عند التجرد من القرائن، وهذا شأن الحقيقة والمجاز، فالعلامة لا تدخل إلا على الفروع. ومنهم من قال بالعكس، كما سيأتي.

بيد أنَّ الذي يظهر لي أن دلالة المضارع على الحال هنا إنما هي بقرينة أيضا، وذلك لأنَّ القرائن هي التي تصرف زمنه للاستقبال أو الحال أو الماضي، إذن فزمنه خاضع للتوجيه من خلال القرائن، والذي يحدد نوع الزمن ليس ذات اللفظ وصيغته فقط، وإنما بمعونة القرينة. والدليل على أن لفظه لا يختص في حالة التجرد بالحال أنه لو قيل: يذهب زيد، وأريد الحال لكان حتمًا في الحال، وإن قيل: يذهب زيد الآن، لكان نصًا في الحال، ولو قيل: غدا، لكان نصًا في الاستقبال، وإن قيل: لم يذهب، لكان نصًا في الزمن الماضي، فعلم بذلك أن لفظ المضارع ـ مع أنه واحد في جميع الأمثلة ـ

لم يحدد زمنا بذاته ، وإنما يقاس زمنه بالقرينة ، لفظية، أو حالية، أو غير ذلك.

ب ـ معنى الفعل :

ومن النحويين من نظر إلى معنى الفعل فجعله مقياسا لتحديد زمن الفعل، وهذا يتحقق في فعل الأمر، والفعل الماضي في أغلب أحواله، كما سبق إيضاحه.

أما الفعل المضارع: فمن نظر إلى معناه في تحديد نوع زمنه فلهم في ذلك رأيان:

وأحدهما: أنَّ المضارع للزمان الحال فقط، وهو رأي ابن الطراوة كما تقدم، وقد بنى رأيه هذا على أساس أن المستقبل غير محقق الوجود، فإذا قيل: زيد يقوم غدا، فمعناه: ينوي أن يقوم غدا، ونحو هذا.

وثانيها: أنَّ المضارع خاص بالزمن المستقبل فقط، وهو مذهب ابن طاهر كما تقدم، وقد علل ذلك بأنَّ أو أحوال الفعل أن يكون منتظرا، والمنتظر يكون مستقبلا، ثم حالا؛ لأنه يصير موجودًا، ثم يصير معدومًا مسبوقًا بوجود، أي ماضيًا، إذن فالمستقبل أسبق فهو أحق بأن يخصص له لفظ المضارع. وقد رُد عليه بأنه لا يلزم من سبقية المعنى سبقية المثال.

ثانيا: الأفعال الناقصة:

يقسم النحويون الأفعال قسمين، تامة وناقصة ، فالفعل التام هو: ما دل على حدث، وزمان ذلك الحدث، مع إمكان اكتفائه بمرفوعه دون منصوبه (ابن مالك، ١٤١٠هـ، ١/ ٣٤٠-٣٤١).

وأما الناقص فهو باب"كان" وباب " أفعال المقاربة"، وللنحويين في المراد بنقصان هذه الأفعال قولان مشهوران:

الأول: أنها لا تدل على الحدث، وإنما تدل على زمان وجود خبرها، فهي ليست أفعالا حقيقية لأنه ليس فيها دليل على الفعل الحقيقي الذي هو المصدر، وإنما هي مشبهة بالأفعال لفظا، فهي على هذا بمنزلة اسم من أسماء الزمان يؤتى به مع الجملة للدلالة على وجود الخبر، فقولك مثلا: كان زيد قائما بمنزلة قولك: زيد قائم أمس، وقولك: يكون زيد قائما بمنزلة قولك: زيد قائم غدا، إلا أن هذه الأفعال لما دخلت على المبتدأ والخبر وأفادت الزمان في الخبر صار الخبر كالعوض من الحدث (المبرد، بدون ت، ٣/ ٣٣، ٩٧، وابن السراج، ١٩٧٣.١/ ٨٢، والفارسي ، بدون ت، ص ١١٣، والجرجاني، ١٩٨٢، ١/ ٣٩٨، وابن يعيش، بدون ت، ٧/ ٨٩ – ٩٠، والشلوبين، ١٤٠١هـ، ص ٢٤٤، والسيوطي، ١٤١٨هـ، ١/ ٣٥٣).

القول الآخر: إنها إنما سميت ناقصة؛ لأنها لا تتم بالمرفوع كلاما، بل لابد من المرفوع مع المنصوب، لأنها تدل على زمن وحدث وهو قول جمهور النحويين (الزمخشري، ١٩٩٣،ص ٢٣٦، وابن مالك، ١٤١٠هـ ١/ ٣٣٨، والرضي، بدون ت، ٢/ ٢٩٠) وقد أيد ابن

مالك هذا القول ونصره بقوة، حيث رد القول الأول، وعمل على إبطاله من عشرة أوجه (ابن مالك، ١٤١٠هـ ١/ ٣٣٨- ٣٤٠) وسأورد أحدها للتمثيل فقط، قال: " الرابع: أن الأفعال كلها إذا كانت على صيغة مختصة بزمان معين فلا يمتاز بعضها من بعض إلا بالحدث، كقولنا: أهانَ وأكرمَ، فإنهما متساويان بالنسبة إلى الزمان، مفترقان بالنسبة إلى الحدث، فإذا فُرض زوال ما به الافتراق، وبقاء ما به التساوي لزم ألا يكون بين الأفعال المذكورة فرق ما دامت على صيغة واحدة، ولو كان الأمر كذلك لم يكن فرق بين: كان زيد غنيًا، وصار غنيًا، والفرق حاصل، فبطل ما يوجب خلافه. ولو كان الأمر كذلك لزم تناقض قول من قال: أصبح زيد ظاعنًا، وأمسى مقيمًا، لأنه على ذلك التقدير بمنزلة قوله: زيد قبل وقتنا ظاعن مقيم، وإنما يزول التناقض بمراعاة دلالة الفعلية على الإصباح والإمساء، وذلك هو المطلوب" (ابن مالك، ١٤١٠هـ ١/ ٣٣٨- ٣٣٩).

رأي المحدثين:

وأما إذا جئنا إلى المدرسة الحديثة – التي لا ترى ما رآه المتقدمون - فإننا نجد لها رأيًا خاصًا تجاه هذه القضية، فهي لا تعتبر ألفاظ الأفعال التامة إلا مجرد مصطلحات أو تسميات لصيغ الفعل الثلاث، وليس لهذه التسمية من دلالة أكثر من التفريق بين صيغة (فَعَلَ) ـ التي للماضي ـ والمزيد منها، وبين (يفعل) ـ التي للمضارع ـ والمزيد منها، وبين (افْعَلْ) ـ التي للأمر ـ والمزيد منها، فهي مجرد صور خلافية تقوم على أن صيغة (فَعَلَ) ـ مثلا ـ نمط مخالف لغيرها، وهي خارج السياق تفيد حدثا بدلالتها المعجمية، وتكون قابلة لإفادة زمان عام، وأن دلالتها على الزمان تتجدد متى دخلت السياق، لأن السياق يحمل من القرائن اللفظية والمعنوية والحالية ما يعين على فهم الزمن في مجال أوسع من مجرد الصيغة الصرفية المحدودة (حسان، تمام، ١٩٩٠، ص ٢١١- ٢١٢، و ١٩٧٣، وأنيس، إبراهيم، ١٩٩٦، ص ١٥٥ – ١٦٠، وبدري، كمال إبراهيم، ١٤٠٤هـ، ١١٣، ١٥٤، ٢٢١ – ٢٢٣، وعصام، نور الدين، ١٤٠٤هـ ، ٢٠، ٤٦، ١٠٠) ولهذا يقترح بعض الدارسين مثل الدكتور: كمال بدري إيجاد مصطلح آخر غير الماضي يطلق على صيغة (فَعَلَ) حتى لا يربط الدارسون للنحو بينها وبين الماضي الزماني، لأن مثل هذا الربط يبعد صيغة الماضي عن أن تفهم كصيغة يمكن أن يعبر بها في السياق عن الماضي وعن الحال أو المستقبل، كما يصح أن تكون مجردة عن الحدث والزمان (بدري ، كمال إبراهيم، ١٤٠٤هـ، ص ١٣٣).

هذا، وقد ذكر الدكتور: كمال بدري أنه توصل إلى مقياس جديد استطاع من خلاله أن يقيس زمن الفعل المضارع، وقال إن هذا المقياس لم يسبقه إليه أحد من القدماء ولا المحدثين (وبدري، كمال إبراهيم، ١٤٠٤هـ، ص الخاتمة).

وهذا المقياس يقوم على أساس أن علامات إعراب المضارع وسيلة يعرف بها نوع زمنه، حيث قال:

" خلاصة لأحوال الإعراب وارتباطه بالزمن:

أ) الرفع في المضارع وعلامته الضمة أو ما يناسبها، يكون على الفعل المضارع في أول استعمالاته لغرضين:

الأول: للتفرقة بينه وبين الماضي والأمر (الخلاف).

الثاني: علامة على معنى الحال حين يكون الفعل واقعا.

ب) النصب في المضارع وعلامته الفتحة أو ما يناسبها يدل على خروج المضارع عن الحال باطراد، وأن الحدث خرج عن كونه واقعا. ويفيد النصب غرضين:

الأول: المخالفة للمعنى المستفاد من الرفع أو الجزم كما هو واضح في المثالين الآتيين في الفعلين (يؤذيه) و(تشرب): لا يشتم عمرو زيدا فيؤذيَه.

لا تأكل السمك وتشربَ اللبن.

فنصب الفعلين (يؤذي) و (تشرب) يستفاد منه في كل منهما معنى مخالف للمعنى الذي يتأتى حين يكونان مجزومين أو مرفوعين.

الثاني: يختص النصب بمصاحبة المضارع حين يدل الأخير على المعاني الآتية:

التعليل، الغائية، السببية، المعية، وكلها لا تكون إلا في المستقبل، وعلى هذا فالنصب وعلامته الفتحة لا يكون مصاحبا المضارع إلا إذا أفاد في السياق المستقبل.

ج) الجزم وعلامته السكون أو ما ينوب عنه يعتبر دليلا على خروج المضارع عن الحال باطراد، أي دليلا على خروج الحدث عن كونه واقعا، وهو في التراكيب المنفية يدل على المضي، وفي الشرط والنهي والأمر يفيد الاستقبال" (بدري، كمال إبراهيم، ١٤٠٤هـ، ص١٧٠ – ١٧١، و ١٦٣).

والذي يظهر لي أن هذا الذي المقياس غير دقيق، وذلك لأنه يلمس فيه شيء من التناقض مع ما حاول المؤلف إثباته في طول كتابه وعرضه، وهو نفي أن تكون صيغة الفعل برمتها تدل استقلالا على زمن محدد، وإنما السياق هو الذي يحدد ذلك، ثم جعل المؤلف محدد نوع الزمن جزءا صغيرا من صورة الفعل، وهو علامة الإعراب، فكيف يستقيم ذلك؟ ومع هذا فأنا لا أنفي أن يكون للعلامات الإعرابية في مواطن محدودة إشارة إلى نوع زمن الفعل المضارع كما سيأتي بيانه عند الحديث عن التقدير أو التنزيل.

إن الذي نص عليه النحويون القدماء هو أن مرد تحديد زمن المضارع ـ ومعناه إثباتا ونفيا ـ عند دخول النواصب والجوازم هو تلك العوامل، وهذا يجعل مذهبهم متسقا مع ما ذهب إليه المؤلف من اعتبار

السياق هو المحدد الرئيس لنوع زمن الفعل. وبعد هذا العرض لما سطر النحويون ـ قدامى ومحدثون ـ حول زمن الفعل فقد بدا واضحا التفاوت في نظراتهم لنوع الزمن الذي يدل عليه كل فعل، هذا الجزء الذي هو من أهم مكونات البناء اللغوي، ولعل السب في هذا التفاوت ـ فيما أرى ـ يرجع أحد مرتكزاته إلى عدم وجود مقياس محدد المعالم، يذكر على انفراد، وبشكل مستقل، بحيث يمكن بواسطته ضبط نوع أي زمن من أزمنة الأفعال، وإنما نجد مقاييس متعددة، بعضها مصرح به، وبعضها إشارات متفرقة متناثرة في ثنايا حديثهم عن مسألة الزمن.

مقياس الزمن عند الباحث:

وبناء على هذا فإنه يمكن الخلوص من كل ما سطر النحويون، وما ظهر من خلال هذه الدراسة إلى مقياس أو معيار نستطيع بواسطته أن نضبط أنواع الأزمنة المختلفة التي ترتبط بالأفعال.

ولكن قبل الشروع في الحديث عن هذا المقياس أود هنا أن أؤكد على أمرين مهمين في نظري، وهما:

الأول: أنه قد ظهر لي أن الأزمنة في النحو العربي أربعة، ثلاثة نص عليها جمهور النحويين، وهي: الزمن الماضي والحال والمستقبل، والرابع ظهر لي أنه موجود، وقد ذكره بعض النحويين، ولكنهم لا يشيرون إليه بشكل يجعله قسيما للثلاثة المذكورة، وهذا الزمن هو الزمن المستمر أو الدائم.

والثاني: أنه يجب تقسم هذه الأزمنة قسمين أساسين.

أحدهما: أزمنة رئيسة، وهي: الماضي، والحاضر، والمستقبل، والمستمر أو الدائم، وهذه لها صلة بالزمان الفلكي، لأن أصحاب اللغة لا ينفكون عن وجودهم عند استعمالهم للغتهم عن الوجود في زمن معين ـ ومكان معين ـ قطعا؛ واللغة لها صلة تامة بهذه الأزمنة، فيدل على أحد هذه الأزمنة الرئيسة بواحد من صيغ الأفعال الريئسة: الماضي، والمضارع، والأمر.

والآخر: أزمنة فرعية، وهو التعبير عن أحد الأزمنة المذكورة بلفظ أحد الأفعال خلافا للاستعمال الرئيس، فيعبر عن الزمن الماضي بلفظ المضارع، أو بلفظ الأمر، والمستقبل بلفظ الماضي، أو المضارع، ...، وهكذا. على ألا يكون اعتبار ذلك من باب الخروج عن الأصل، وإنما على اعتباره من صميم طبيعة اللغة العربية وتكوينها.

وبناء على ما هو مشهور عند النحويين من ربط صغ الأفعال بالدلالة على زمن معين؛ فإنه ينبغي إيضاح حقيقة المسألة بشكل دقيق، فنقول إنه ينبغي ألا ننسب إلى لفظ أي فعل فقط من الأفعال إفادة زمن واحد محدد فحسب ـ رئيس أو فرعي ـ كما هو مشهور متداول بين كثير من الدارسين، وإنما الحق أنه يجب وضع مقياس واضح المعالم، مجتمع العناصر، محدد الصفات، لقياس زمن أي فعل، وهذا المقياس أو المعيار الذي تقاس به هذه الأزمنة يتكون من عناصر متعددة، وهي:

المعنى، والقرينة، والسياق، والتقدير أو التنزيل.

وهذه العناصر قد يجتمع أكثرها أو بعضها في آن واحد، وقد ينفرد واحد منها بتحديد نوع الزمن.

وتفصيل هذه العناصر على النحو الآتي:

أولاً ـ المعنى:

١ ـ الزمن المستقبل:

فنقول إنه يجب الحكم على زمن أي فعل من الأفعال بأنه مستقبل دائما إذا قضى المعنى بذلك دون النظر إلى شيء آخر، إلا ما كان مؤكدا لذلك، وبيان هذا على النحو الآتي:

يجب أن يحكم لفعل الأمر ـ غالبًا ـ بأن زمنه مستقبل بشكل قاطع، لأنه يطلب به حصول ما لم يحصل، فلا بد أن يُسَلّم بأن مرد تحديد نوع الزمن فيه إنما هو إلى المعنى لا إلى لفظ الفعل فقط، لأن لفظه ثابت لا تتغير صورته، وهذا المعنى يفهم من خلال دلالة معينة للفعل، ففي أغلب الاستعمالات اللغوية يكون قصد المتكلم طلب حصول ما لم يحصل، وهذا لا يكون إلا بعد زمن التكلم، حيث إن زمن التكلم هو الحد الفاصل بين أنواع الأزمنة الثلاثة ـ كما تقدم ـ فعلى هذا لا يكون زمنه إلا مستقبلا من هذه الناحية.

ويكون الزمن مستقبلا أيضا في الفعل المضارع، إذا حكم المعنى بذلك، دون النظر إلى شيء آخر، إلا ما كان مؤكدا لذلك، وذلك إذا اقتضى طلبا نحو قوله تعالى: ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ ﴾ [الطلاق ٧] أو وعدا نحو قوله تعالى: ﴿ يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [المائدة٤٠].

وكذلك يكون الزمن مستقبلا ـ دون النظر إلى لفظ الفعل ـ في الفعل الذي صورته صورة الماضي، وذلك إذا اقتضى طلبا، نحو: غفر الله لك، أو وعدا، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١ ﴾ [الكوثر١] أو عطف على ما علم استقباله، نحو قوله تعالى: ﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ ۖ ۝٩٨ ﴾ [هود ٩٨] (السيوطي، ١٤١٨هـ ١/ ٣٧).

٢ ـ الزمن الحال:

ويجب أن يحكم بأن زمن الفعل حال إذا قضى المعنى بذلك، وذلك على النحو الآتي:

في الفعل المضارع إذا عُبر بهذا الفعل عن حدث حاصل وقت النطق بالفعل، ولا يوجد قرينة تخصصه بذلك، فيكون المعنى الذي هو مضمون الفعل هو الذي فصل في تحديد نوع زمنه.

ويكون في الفعل الذي صورته صورة الماضي إذا قُصد به الإنشاء، كبعت واشتريت، وغيرهما من ألفاظ العقود، إذ هو عبارة عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود (ابن مالك، ١٤١٠هـ،١/ ١٩، ٣١).

وأما الأمر فيبدو أنه لا يجيء زمنه للحال، لأنه غالبا يطلب به حصول شيء بعد زمن التكلم فيكون مستقبلا، أو الإخبار عن حصول شيء مضى فيكون

زمنه ماضيًا، كما تقدم في الحديث:"ارمِ ولا حرج" إذ المعنى رميت والحالة هذه، وإلا كان أمرا له بتجديد الرمي، وهذا ليس المقصود شرعا.

وهنا يحسن التنبيه إلى أنه قد وقع خلط في استعمال لفظ الحال بين الاستعمال اللغوي والاصطلاح النحوي والفلسفي؛ مما أوقع في كثير من الجدل والاختلاف الذي مر بنا آنفا، وهو أمر شائع في كثير من المصادر النحوية، ولا نكاد نجد الحديث عنه محررا إلا قليلا.

ومن أبرز من تناول مسألة (الحال) و (الآن) بالتحرير من النحويين: ابن مالك، والرضي، قال ابن مالك: " وكون المضارع مستقبلا جلي، بخلاف كونه حالا فإن فيه إشكالا، لأن كثيرا من الناس يعتقدون أن الحال هو المقارن وجود معناه لوجود لفظه، وليس كذلك (١) لأن مدة وجود اللفظ لا تتسع لوجود معنى الفعل، ولا اشترط ذلك في المضارع المراد به الحال، بل جوز في فعل طالت مدته أو قصرت.

وأيضا فإن المخبر بالفعل الماضي يتقدم شعوره بمضيه على التعبير عنه، والمخبر بالمستقبل يتقدم شعوره باستقباله على التعبير عنه، فكذا المخبر بالحال لا بد من تقدم شعوره بحاليته على التعبير عنه، وذلك موجب لعدم المقارنة المتوهمة، بل مقصود النحويين: إن الحال ما قارن وجود لفظه لوجود جزء من معناه، كقولنا: هذا زيد يكتب، فيكتب هنا مضارع بمعنى الحال، ووجود لفظه مقارن لوجود بعض الكتابة لا جميعها ، وعبر بالحال عن اللفظ الدال على الجميع لاتصال أجزاء الكتابة بعضها ببعض، لأن أجزاءه المستقلة مدّة لجزئه المقارن، ولما كان بعض مدلول المضارع المسمى حالا مستأنفة الوجود أشبه المستقبل المحض في استئناف الوجود، فاشتركا في صيغة المضارع اشتراكا وضعيا، لأن إطلاقه على كل واحد منهما لا يتوقف على مسوغ من خارج، بخلاف إطلاق المضارع مرادا به المضي، وإطلاق الماضي مرادا به الاستقبال، فإن ذلك يتوقف على مسوغ من خارج، نحو: لو تقوم أمس لقمت، وإن قمت غدا قمت، فلولا (لو) و (إنْ) ما ساغ إعمال تقوم في أمس، و لا قمت في غدا " (ابن مالك،١٤١٠هـ ١/ ١٨).

وقال أيضا في موضع آخر في قوله تعالى: ﴿ فَٱلۡـَٰٔنَ بَٰشِرُوهُنَّ ﴾ [البقرة، ١٨]" فعبر بـ {الآن} عن المدة التي وقع فيها الحرج عن المباشرين نساءهم في ليالي الصوم، وعن مدة بلوغ ذلك المخاطبين، وعن المدة التي تقع فيها المباشرة، لأن (الآن) ليس عبارة عن المدة المقارنة لنطق الناطق فحسب، بل الآن عبارة عن مدة ما حضر كونه. فلو أن الكائن لا يتم كونه إلا في شهر فصاعدا جاز أن يقال فيه: الآن هو كائن " (ابن مالك،١٤١٠ هـ، ١/ ٢).

---

(١) تقدم الإشارة آنفا إلى أن الماضي إذا قُصد به الإنشاء، كبعت واشتريت، وغيرهما من ألفاظ العقود فإن زمنه للحال ، لأنه عبارة عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود .

وقال الرضي: " وقال بعضهم: هو [أي المضارع] حقيقة في الحال، مجاز في الاستقبال، ...، وقيل: هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال، لخفاء الحال، حتى اختلف العقلاء فيه، فقال الحكماء (الزجاجي، ص ٨٦ – ٨٧، وابن يعيش، بدون ت، ٧/ ٤): إن الحال ليس بزمان موجود، بل هو فصل بين الزمانين، ولو كان زمانا لكان التنصيف تثليثا، والحال عند النحاة غير الآن المختلف في كونه زمانا، بل هو ما على جنبتي الآن من الزمان مع الآن، سواء أكان الآن أيضا زمانا أو الحد المشترك بين الزمانين، ومن ثم نقول: إن يصلي في قولك: زيد يصلي، حال مع أن بعض صلاته ماض وبعضها باق، فجعلوا الصلاة الواقعة في الآنات الكثيرة المتتالية واقعة في الحال " (الرضي، ١٤٠٢هـ، ٢/ ٢٢٦).

٣ ـ الزمن الماضي:

ويجب أن يحكم بأن الزمن ماض إذا قضى المعنى بذلك، وذلك على النحو الآتي:

في الفعل الماضي غالبا، فمعناه غالبا ينصرف للزمن الماضي.

وفي الفعل الذي صورته صورة الأمر إذا أريد به الخبر، كقوله صلى الله عليه وسلم لمن سأله يوم النحر: " ارْمِ ولا حرج " فإنه بمعنى رميت والحالة هذه، وإلا كان أمرا له بتجديد الرمي، ولا شك أن الذي حدد كون الزمن ماضيا مع أن لفظ الفعل لفظ الأمر هو المعنى، فقد عُلم من الحكم الشرعي أن من قدم شيئا من أعمال يوم النحر أو أخره على الآخر أجزأه ذلك، فعلى هذا لا يكون فعل الأمر على أصله من طلب حصول الفعل، وإلا كان أمرا له بتجديد الرمي، ومن المعلوم أن الأمر (الحكم) ليس كذلك شرعا.

٤ ـ الزمن المستمر (الدائم):

وهذا هو الزمن الذي ذكرت سابقا أنه قسم من أقسام الزمن التي ينبغي أن تضاف إلى أقسامه المشهورة، وهي: الماضي، والحاضر، والمستقبل. وقد أشار إليه بعض النحويين في بعض المواطن مرتبطا بالزمن الحال، لأنه وثيق الصلة به، حيث يذكره بعض النحويين في مقام زمن الحال، وهذا النوع من الأزمنة شامل للأزمنة الثلاثة غالبا، وهذا معنى الاستمرار فيه، وهذا الزمن يرجع تحديده إلى المعنى، أو القرينة.

وهذا النوع من الأزمنة يعبر عنه بالفعل المضارع أو الأمر دون الماضي، فمثال مجيئه في الفعل المضارع قولنا: تدور الأرض، فلا شك أن زمن الفعل هنا دائم مستمر، لأن دوران الأرض كان في الزمن الماضي، وهو حاصل الآن، ومستمر في المستقبل إلى ما شاء الله، وحقيقة الفعل واحدة في كل الأزمنة وهي الدوران المستمر. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَا﴾ [فاطر، ٤١] ولا ريب أن إمساك الله سبحانه وتعالى لهما مستمر ودائم منذ أن خلقهما إلى أن يشاء سبحانه وتعالى.

ومثال مجيئه في فعل الأمر إذا أريد به دوام حصول ما حصل، قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ ﴾ فإن زمن فعل الأمر ﴿اتق﴾ للاستمرار، والذي قطع بذلك هو المعنى أيضا، وإيضاحه سيكون من خلال الآية الكريمة، فإنه لم يُعرف نوع الزمن فيها ـ وهو الدوام ـ إلا من خلال المعنى، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد طُلب منه تقوى الله عز وجل، أي استمرارها، لا إحداثها، لأن التقوى كانت حاصلة عنده صلى الله عليه وسلم من قبل الأمر بها، فلا وجه إذن لطلب حصولها في الزمن المستقبل.

وما تسمية الكوفيين لاسم الفاعل العامل بالفعل الدائم، وقول النحاة عن الصفة المشبهة باسم الفاعل بأنها تفيد الدوام إلا ملاحظة لهذا الزمن، فقد أطلق الكوفيون مصطلح الفعل الدائم على ما يسميه البصريون باسم الفاعل العامل (الفراء، ١٣٧٤هـ، ١/ ١٦٥) وكثيرا ما يسمونه فعلا إذا كان عاملا (الفراء، ١٣٧٤ هـ، ١/ ٣٣ ، ٤٥ ، ٤٩) فهو ثالث أقسام الفعل، لأنهم رفضوا فعل الأمر وجعلوه مقتطعا من المضارع، وأحلوا مصطلح الفعل الدائم محله (ثعلب، أحمد، ١٩٨٢، ١/ ٤٤ ، ٣٠٩، والزجاجي، ١٣٨٢هـ ، ص ٣١٨، ٣٤٩، والقوزي، عوض، ١٤٠١هـ، ص ١٨٥). وهذا النوع من الأزمنة قد أثبته الدارسون المحدثون أيضا (بدري، كمال، ١٤٠٤هـ، ص٢٠١ - ٢٠٢).

ثانيا ـ القرينة:

وهي ما يحدد نوع الزمن من خارج لفظ الفعل، سواء أكانت لفظية أم حالية أم عقلية أم شرعية أم غير ذلك، فهي من أهم محددات نوع الزمن، وذلك على النحو الآتي:

١ ـ الزمن المستقبل:

فتعين القرينة كون الزمن مستقبلًا ـ بقطع النظر عن لفظ الفعل ـ فيما يأتي:

في الفعل المضارع إذا اقترن بظرف مستقبل، سواء أكان معمولا له أو مضافا إليه، نحو: أزورك إذا تزورني، أو أسند إلى متوقع، أو صحب أداة توكيد، أو تَرَجّ، أو أداة مجازاة جازمة أو غير جازمة، أو حرف تنفيس وهو السين وسوف، واختلف في غير ذلك كأن يصحب الفعل حرف نصب ظاهرًا أو مقدرًا، أو لام القسم، أو لا النافية (السيوطي، ١٤١٨ هـ، ١/ ٣٤).

وفي الفعل الذي صورته صورة الماضي إذا نفي بلا أو إنْ بعد قسم، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ ﴿٤١﴾ ﴾ [فاطر، ٤١] أي: ما يمسكهما.

٢ ـ احتمال الزمن المستقبل أو الماضي:

وقد يكون الزمن المستقبل محتملًا مع بعض القرائن ـ إضافة لاحتماله الزمن الماضي ـ كما تقدم، وهذه القرائن:

إذا وقع بعد همزة التسوية، نحو: سواءً علي أقمت أم قعدت، إذ يحتمل أن يراد ما كان منك من قيام أو

قعود، فيكون ماضيًا، أو ما يكون منك ذلك، فيكون مستقبلًا. وكذلك إذا وقع بعد: أداة تحضيض، أو كلما، أو حيث، أو وقع صلة، أو صفة لنكرة.

وقد مر أنَّ أبا حيان أنكر هذا القسم بصوره كلها، ورأى أن يبقى الفعل على موضوعه وهو الزمن الماضي، والاستقبال إنما يفهم من خارج.

وقد تقدم الرد عليه بأننا إذا سلمنا بظاهر كلامه حكمنا بأن الفعل لا يزال على موضوعه وهو إفادة الزمن الماضي مع وجود ما يدل على الاستقبال من خارج، وهذا تناقض! إذن لا بد من الحكم بأنَّ الفعل هنا تجرد عن الدلالة على الزمن الماضي، وصار يدل على الزمن المستقبل من خلال القرائن المتعددة.

٣ ـ الزمن الحال:

وهذا يكون في الفعل المضارع فقط، فإنَّ القرينة تقضي بتعيين زمنه للحال، وذلك إذا اقترن بما يدل على الحال، كـ (الآن) وما في معناه، كالحين والساعة، أو نفي بليس، أو ما، أو إنْ، ونحو ذلك، على خلاف في كل هذا. وقد تقدم ذكر رأي الزجاج وهو أنه أنكر أن يكون للحال صيغة تخصه، وذلك لقصر زمنه، فلا يتسع له لفظ الفعل، لأنك بقدر ما تنطق من حروف الفعل صار ماضيًا.

وتقدم كذلك جواب الجمهور بأن مرادهم بالحال : الماضي غير المنقطع، لا (الآن) الفاصل بين الماضي والمستقبل.

٤ ـ الزمن الماضي :

ويكون ذلك في الفعل الماضي بشكل حتمي إذا اقترن ببعض القرائن القاطعة بذلك، وذلك نحو قولنا: حضر زيد أمس، أو البارحة، أو قبل ساعة، ونحو ذلك.

وقد تكون دلالته على الزمن الماضي محتملة، كما تقدم بيانه آنفًا في النوع الثالث، فتكون دلالته على الزمن المستقبل من خلال القرائن المتعددة.

٥ ـ الزمن المستمر:

ومثال مجيء الفعل مفيدا للزمن الدائم بمعونة القرينة قولنا: الشمس تطلع صباحًا دائمًا، ونحو ذلك، فهنا يعلم يقيننا أن زمن الفعل مستمر دائم، لأننا لو لم نقيده بقولنا "دائمًا" لكان هذا إخبارًا عن حصول طلوع الشمس وقت طلوعها، ولكان ذلك الزمن حالا، ولكن لما وجدت قرينة لفظية تدل على دوام الزمن واستمراره وهي قولنا " دائمًا " علم أن المراد هو الإخبار عن حصول الفعل وهو طلوعها صباحا بشكل مستمر ودائم.

ثالثا: السياق

إن سياق الكلام بشكل عام قد يكون هو الفيصل في تحديد نوع الزمن، ومجمل السياق قد تتداخل دلالته مع معنى الفعل، أو الوظيفة المعنوية التي تؤديها القرائن اللفظية المختلفة. وأما القرائن الحالية والعقلية وكذا الشرعية والعرفية فهي تؤثر في تحديد المعنى من

خلال السياق التركيبي للجملة، أو الموقف اللغوي العام الذي يدعو المتكلم لاستعمال تركيب يحتوي على زمن معين.

رابعا: التقدير أو التنزيل

وأما هذا النوع من أنواع المقاييس فإن تقدير الزمن فيه يكون بأحد عدة أمور:

١ ـ بالنظر لزمن التكلم.

٢ ـ بالنظر إلى أول الكلام (ما قبل حتى مثلا).

٣ ـ باعتبار ما سيكون، وهو تأكد تحقق وقوع الأمر حتى كأنه قد حصل فعلا.

إنَّ من خصائص اللغة العربية إمكان التعبير عن زمن معين بلفظ غير اللفظ الذي يدل عليه ذلك الزمن المراد، وذلك لأجل تحقيق بعض الأغراض المعنوية المهمة، حيث يكون ذلك أقوى وأبلغ من التعبير عن الزمن المراد بالفعل المفيد لذلك الزمن المقصود، فمما ورد في هذا الاستعمال اللطيف قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا ﴾ [فاطر، ٩] فقد ورد في الآية الشريفة الفعل﴿أرسل﴾ بصورة الماضي، وهو كذلك لفظًا ومعنى وزمنًا، ثم عطف عليه الفعل﴿فتثير﴾ وهو بصورة المضارع، وكان مقتضى الظاهر أن يكون: فأثارت سحابًا، بصورة الماضي (ابن هشام، ١٤٠٧هـ، ٢/ ٦٩٠، والدسوقي، محمد عرفة، بدون ت، ٢/ ٣١١)، ولكن عبر بالفعل المضارع ﴿فتثير﴾ قصدًا لإحضار" تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من إثارة السحاب، تبدو أولا قطعًا، ثم تتضامّ متقلبة بين أطوار حتى تصير ركامًا " (ابن هشام، ١٤٠٧هـ، ٢/ ٦٩٠).

ومنه قوله تعالى أيضًا: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴿٢١٤﴾ ﴾ [البقرة، ٢١٤] فقد جاء الفعل ﴿زُلزلوا﴾ بصورة الماضي الذي لم يسم فاعله لفظًا ومعنى وزمنًا، وهذا هو الأصل، لأنَّ الآية الكريمة تقص علينا خبرًا ماضيًا، وأما الفعل ﴿يقول﴾ فقد قرأه جمهور القراء العشرة ـ إلا نافعًا ـ ﴿يقولَ﴾ بالنصب بينما قرأه نافع بالرفع ﴿يقولُ﴾ (ابن مجاهد، ص ١٨١، وابن زنجلة، عبد الرحمن، ١٩٧٩ ص ١٣١، وابن الجزري، بدون ت، ٢/ ٢٢٧).

وتوجيه قراءة الجمهور بالنصب على أن ﴿حتى﴾ في الآية غائية، أي أن غاية الزلزلة (أي انتهائها) إلى أن يقولَ الرسول والذين معه: ﴿متى نصر الله﴾ فعلى هذا يكون زمن الفعل مستقبلًا، لأن قول والرسول والذين معه ﴿متى نصر الله﴾ إنما هو مستقبل بالنظر إلى ما قبل حتى وهو وقت الزلزال، لا بالنظر إلى وقت قص ذلك علينا، وهو وقت نزول الآية الكريمة.

والنصب في هذه الصورة جائز وليس واجبًا، لأن النصب لا يكون واجبًا إلا إذا كان زمن الفعل مستقبلا بالنظر إلى زمن التكلم (ابن هشام، ١٤٠٧هـ، ١/ ١٢٦).

وأما توجيه قراءة نافع بالرفع ﴿يقولُ﴾ فوجهها أن الفعل دل على الزمن الحال، لا على الاستقبال، أي أن هذا حكاية لحالتهم الماضية، والمعنى: أنهم زلزلوا فيما مضى حتى حالتهم حينئذ أن يقول الرسول والذين آمنوا معه ﴿متى نصر الله﴾ (ابن هشام، ١٤٠٧هـ، ١/ ١٢٦، ٢/ ٦٩٠، وأوضح المسالك، بدون ت، ص٢٣٢).

وعلى أية حال فإنَّ ورود الفعل ﴿يقول﴾ بصورة المضارع سواءً أكان زمنه مستقبلًا أم حالًا مع أن الحدث الذي تقصه الآية ماض؛ فإنَّ ذلك لتحقيق بعض المقاصد المعنوية البديع، وإيضاح هذا: أنَّه على قراءة النصب لا بد أن يقدر أن زمنه مستقبل، وعلى هذا فإنه لابدَّ أن يكون قول الرسول والذين معه غير مسبب عما قبل حتى وهو الزلزلة، بل يكون قولهم غاية لما قبله، أي أن انتهاء أمد الزلزلة هو قول الرسول والذين معه ﴿متى نصر الله﴾. وأمَّا على قراءة الرفع فلا بد أن يقدر زمن الفعل بالحال، وإنما يكون ذلك لأجل تحقيق غرض معنوي وهو إحضار تلك الصورة العجيبة من الابتلاء حتى كأنها مشاهدة حال الإخبار. وعلى هذا يكون قول الرسول والذين معه مسببًا عما قبل حتى وهو الزلزلة ، ولاشك أنَّ هذا من بديع العربية ودقيقها، ولطف معانيها، وعجيب بنيانها، كما أنه لا ريب في أن تقدير نوع الزمن الذي يفيده الفعل أثر كبير في تحقيق ذلك الغرض البديع.

قال ابن هشام [ت ٧٦١ هـ]: " ولا ينتصب الفعل بعد حتى إلا إذا كان مستقبلا، ثم إن كان استقباله بالنظر إلى زمن التكلم فالنصب واجب، نحو قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ ﴿٩١﴾ ﴾ [طه، ٩٢] وإن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة فالوجهان، نحو [قوله تعالى]: ﴿ وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ ﴾ الآية، فإن قولهم إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال، لا بالنظر إلى زمن قص ذلك علينا.

وكذلك لا يرتفع الفعل بعد حتى إلا إذا كان حالا، ثم إن كانت حاليته بالنسبة إلى زمن التكلم فالرفع واجب، كقولك : سرت حتى أدخلُها، إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول، وإن كانت حاليته ليست حقيقية بل كانت محكية رفع ، وجاز نصبه إذا لم تقدر الحكاية، نحو[قوله تعالى]: ﴿ وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ ﴾ قرأه نافع بالرفع بتقدير حتى حالتهم حينئذ أنَّ الرسول والذين آمنوا معه يقولون كذا وكذا " (ابن هشام، ١٤٠٧هـ، ١/ ١٢٦).

الفصل الثاني : المقياس الكمي

ويقصد به المقياس الذي قصد به النحويون قياس القدر الكمي للنصوص التي تبنى عليها القواعد من حيث القدر الكمي لها، والتي يمكن من خلال توافرها إصدار أحكام معينة على تلك النصوص، وذلك من حيث صلاحيتها لبناء القواعد النحوية عليها قبولًا

ورفضًا، أو لترجيح جانب على آخر. ولقد كان من المفروض إزاء وضع النحويين المصطلحات وسيلة لنقل الصور الذهنية المحددة ألا تتعدد دلالة المصطلح الواحد في أكثر من موضع واحد، حتى يكون ذلك المصطلح إذا أطلق في موضع محدد لم ينقل الذهن إلا إلى صورة واحدة محددة، ولكن الأمر الواقع في الدراسات النحوية فعلا أن هذا الذي كان مفروضًا ليس مطردًا، إذ إننا نجد بعض المصطلحات النحوية تتعدد دلالتها في هذا العلم بتعدد الموضوعات التي استخدمت فيها، مع اتحاد لفظها ، فكأنها في هذه الحالة من قبيل المشترك اللفظي، فحصل بذلك فوات المقصود من تخصيص هذه المصطلحات لمدلولات محددة كان ينبغي أن تدل عليها.

وبناء على هذا فإننا إذا نظرنا إلى المقياس الذي وضعه النحويون لقياس القدر الكمي من النصوص؛ والمصطلحات التي تعبر عن هذا المقياس، بحيث يتحدد بناء على هذا المقياس صلاحية النصوص لبناء القواعد عليها، أو رفضها لكونها غير صالحة لبناء أحكام عليها، فإننا نجدهم قد عبروا عن القدر الكمي للنصوص التي تستنبط منها القواعد بعدد من الألفاظ، فعبروا عن القصور الكمي باصطلاحات متعددة منها: القليل، النادر، الشاذ، الضعيف.

وقابلوا هذا باصطلاحات أخرى استعملوها للدلالة على صلاحية الكم من النصوص لبناء القواعد عليه، وهي: المطرد، والشائع، والغالب، والكثير. وقد كان تعدد هذه المصطلحات سببًا من أسباب إصابة البحث النحوي بكثير من الاضطراب، بل لعله أهم الأسباب جميعا، فليس في التراث النحوي تحديد دقيق لهذا الأمر، فإذا ما تتبعنا ما سطر النحويون في هذا المجال فإننا لا نكاد لهم كلامًا واضحًا تاما مغنيًا في تحديد حقيقة كل ذلك، وحدوده وأبعاده، بل إن ما نجده فيه ليس سوى بضعة نصوص مبتسرة فضفاضة لا تقدم معيارًا سليمًا للكم قلة وكثرة (أبو المكارم، علي، ٢٠٠٧، ص ١٣٢).

ويتضح هذا الأمر بجلاء من خلال ما نقله السيوطي عن ابن هشام من نحو قوله: "اعلم أنهم يستعملون (غالبًا) و (كثيرًا) و (نادرًا) و (قليلًا) و(ومطردًا) فالمطرد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دون الكثير، والنادر أقل من القليل " (السيوطي، المزهر، بدون ت، ١/ ٢٣٤).

وهذا الكلام وإن دلَّ على نوع من الترتيب في علاقة كل مصطلح منها بالآخر، فإنه لا يتضمن تحديدًا لهذه المصطلحات، كما لا يتضمنه أيضًا ذلك المثال الذي قصد به ابن هشام إلى توضيح هذه المصطلحات، حيث قال ـ مباشرة ـ:" فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبها، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر".

وهذا المثال في الحقيقة لا يوضح بشكل كاف، بل إنه يحتاج إلى توضيح، فقد سكت عن المطرد، ولعله اكتفي بما ذكر أولا من عدم تخلفه، ثم إنه ثانيًا لم يضع حدًا أدنى وأقصى، بل اعتمد على أمثلة تقريبية، وهي أمثلة لا تصلح لوضع أسس علمية تتسم بالدقة، لتقويم النصوص من حيث تضافرها للوصول إلى إصدار أحكام معينة، تكون صالحة لإقرار قاعدة ما أو نفيها، أو إحكام حكم أو نقضه، ونحو ذلك.

ومع ذلك فإنَّه من الممكن تصور بعض هذه الاصطلاحات التي وضعوها في بعض الحالات من خلال ذلك المثال الذي ذكره ابن هشام آنفًا، حيث جعل حد الكثرة قرابة ٧٠ ٪ ، وجعل حد القلة يعادل قرابة ١٥٪ ، دون أن يجعل لما بين هذين الاصطلاحين اصطلاحًا يدل على درجة الكم قبولا ورفضا، أي: كفاية وقصورًا.

والواقع أنَّ هذه المحاولات المختلفة للفصل بين مضمون كل اصطلاح من هذه المصطلحات ومضمون غيره ـ عند ابن هشام وغيره ـ ثم تحديد علاقة كل واحد منها بصاحبه ظلت محصورة في إطار الفكر النظري المجرد، فإنَّ الموجود فعلًا في التراث النحوي واللغوي غير ذلك، وهو تداخل هذه المصطلحات وتشابك علاقاتها، بل وترادفها أحيانا للدلالة على حالة واحد ة، وعليه فإن يمكن القول بأن لا يوجد مقياس كمي تقاس به النصوص من حيث الكم؛ يتسم بالوضوح والدقة والتحديد على امتداد تاريخ الدراسات النحوية، بحيث تنتظم هذه الاصطلاحات التي وضعوها بوضوح وتحديد في إطار هذا المقياس (أبو المكارم، علي، ١٩٧٣، ص ٢٦٩).

ومما ورد من هذا القبيل قول ابن يعيش ت[٦٤٣ هـ]: متى كانت اللام الساقطة ترجع في الإضافة فإنها تُردّ إليه في التثنية، لا يكون إلا كذلك. وإذا لم ترجع في الإضافة لم ترجع في التثنية كأبٍ وأخ، تقول: أخوان وأبوان، لأنك تقول في الإضافة: أبواك وأخواك، فترى اللام رجعتْ في الإضافة، فلذلك رددتها في التثنية، وذلك لأنا رأينا التثنية قد ترد الذاهب الذي لا يعود في الإضافة، كقولك في يد: يدَيَان، وفي دم: دموان. وأنت تقول في الإضافة يدك ودمك، فلا ترد الذاهب .فلما قويت التثنية على ردّ ما لم ترده الإضافة صارت أقوى من الإضافة. وحمل أصحابنا (يدَيَان) على القلّة والشذوذ، وجعلوه من قبيل الضرورة (ابن يعيش، ٤/ ١٥١، ١٥٢، والبغدادي، ١٤١٨ هـ ، ٧/ ٤٧٧).

ومن ذلك أيضًا ما حصل لابن مالك في قول الشاعر:

وإنّ الذي حانت بِفَلْجٍ دماؤُهم

هم القوم كل القوم يا أم خالد (٢)

(٢) من الطويل وقائله : الأشهب بن رُميله . فلج : اسم موضع . انظر : سيبويه ، الكتاب ١/ ١٨٦ـ ١٨٧، والمبرد، المقتضب ٤/ ١٤٦، وابن جني ، المحتسب ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ دار =

فقد استشهد به في باب جمع المذكر السالم على جواز حذف النون من"الذين" لأجل تقصير الصلة (ابن مالك، ١٤١٠هـ، ١/ ٧٢، ٧٣).

واستشهد به في باب الموصول على إلى أن النون حذت للضرورة الشعرية (ابن مالك، ١٤١٠هـ، ١/ ١٩١، ١٩٢).

ومن ذلك أيضًا ما قال به في باب الحال، حيث حكم على الحال إذا وقعت مفردة بعد "إما" و"لا" بأنه يجب تكريرها بعد "إما" وإفرادها ممنوع، وأما إفرادها بعد "لا" فإنَّه نادر (ابن مالك،١٣٨٧هـ، ص ١١١).

أما في باب "لا" العاملة عمل "إن" فقد حكم على عدم التكرار بأنه لا يصح إلا في الضرورة (ابن مالك، ١٣٨٧هـ، ص ٢٠٠).

ومن ذلك أيضا قول ابن يعيش أيضا في قول الشاعر:

ألا رُبّ يوم كان منهن صالح

ولا سيما يوم بِدارةِ جُلجـــُلِ (٣)

" فإنه روي بجر "يوم" ورفعه على ما ذكرنا، وقد روي منصوبا على الظرف، وهو قليل شاذ " (ابن يعيش، بدون ت، ٢/ ٨٦).

الفصل الثالث : الثقل والخفة

إن المتتبع لكلام النحويين عن الثقل والخفة يتضح له أن الحديث عن هذه القضية جاء مفرقًا لا ينتظمه نظام واحد، بل إن الحديث عنه غير واضح بسهولة في مواطن كثيرة، فهو إنما يرد في مقام التعليل في حالات كثيرة، ويتسم في كثير من جوانبه بالغموض، ولذلك رأيت أن من المفيد تتبع المقياس الذي وضعه النحويون لقياس هذه الظاهرة من ظواهر لغتنا الكثيرة.

غير أنَّ النظر فيما أورده النحويون في مسألة الخفة والثقل يدرك أنهما أمران يعودان إلى الحسن المدرك، فما قضى الحس المدرك بثقله فهو الثقيل عندهم، وما قضى الحس بخفته فهو الخفيف عندهم، ومما يبرهن على ذلك ما ذكره سيبويه في كتابه من الثقل الذي يجده العربي في بعض المواضع حين النطق ببعض الألفاظ، وقد أوضح ذلك عند حديثه عن الفعل المضعّف الآخِر، واختلاف العرب في ذلك، نحو: ردّ، وجرّ،

= الكتب العلمية ، بيروت ، ٢/ ١٢٢، والبغدادي ، خزانة الأدب ٦/ ٢٥، والشنقيطي ، الدرر اللوامع ، عناية : محمد باسل عيون السود ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١/ ٦٢.

(٣) من الطويل، وهو لامريء القيس. ديوان امريء القيس، ضبطه وصححه الأستاذ: مصطفى عبد الشافي ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م ، بيروت ص ١١٢. انظر : أبا حيان ،= =ارتشاف الضرب ، تحقيق : د رجب عثمان محمد ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨ م ، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ٣/ ١٥٥٠، والأزهري، خالد الأزهري ، التصريح ، دار الفكر، ١/ ١٤٤، والبغدادي ، خزانة الأدب ٣/ ٤٤٤.

وقدّ، فقال: " هذا باب مضاعف الفعل، واختلاف العرب فيه والتضعيف أن يكون آخر الفعل حرفان من موضع واحد، وذلك نحو: رددتُ، وودتُ، واجترتُ،...، فإذا تحرك الحرف الآخِر فالعرب مجمعون على الإدغام، وذلك فيما زعم الخليل أولى به، لأنه لما كانا من موضع واحد ثقل عليهم أن يرفعوا ألسنتهم من موضع ثم يعيدونها إلى ذلك الموضع للحرف الآخِر، فلما ثقل عليهم ذلك أرادوا أن يرفعوا رفْعة واحدة، وذلك قولهم: رُدِّي، واجتُرّ، ... " (سيبويه،١٤٠٨ ، ٣/ ٥٢٩-٥٣٠).

وقد تبين لي بعد النظر والاطلاع أنهم تناولوا الثقل والخفة بالحديث في ما يأتي:

١ ـ الأسماء والأفعال .

٢ ـ في الأسماء فقط .

أولا: الثقل والخفة في الأسماء والأفعال .

أطبق النحويون على أن الاسم عامة أخف من الفعل عامة، والفعل أثقل من الاسم، ووضعوا لقياس هذا الثقل والخفة ميزانا يزنونهما به، ويعرفانهما به، وهذا الميزان:

أن الخفة والثقل يعرفان من طريق المعنى لا من طريق اللفظ (العكبري، أبو البقاء، ١٤٢١هـ، ص١٧٣، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ١/ ٣١٩) وقد أوضح طائفة من النحويين هذه القاعدة، غير أن أبا البقاء العكبري ت (٦١٦) هـ قد بسطها بصورة واضحة، لذلك سأورد ما قال لوضوحه وتمامه، قال: إنَّ " في الكلمات ما هو خفيف وما هو ثقيل، والخفة والثقل تعرفان من طريق المعنى لا من طريق اللفظ، فالخفيف ما قلّت مدلولاته ولوازمه، والثقيل ما كثر ذلك فيه، فخفة الاسم أنه يدل على مسمى واحد، ولا يلزمه غيره في تحقيق معناه، كلفظة رجل فإنَّ معناها ومسماها الذكر من بني آدم، والفرس هو الحيوان الصهّال، ولا يقترن بذلك زمان ولا غيره.

ومعنى ثقل الفعل أنَّ مدلولاته ولوازمه كثيرة، فمدلولاته: الحدث والزمان، ولوازمه الفاعل والمفعول والتصرف وغير ذلك " (العكبري، أبو البقاء، ١٤٢١هـ، ص ١٧٣ – ١٧٤، والزجاجي، الإيضاح، ص ١٠٠ – ١٠١). ومن أبرز العلل التي عللوا بها خفة الاسم وثقل الفعل:

١ـ " أن الأسماء هي أشد تمكنًا من الأفعال ، لأنَّ الأسماء يستغني بعضها ببعض عن الأفعال، كقولك: الله ربنا، وزيد أخوك، والفعل لا يستغني عن الاسم،ولا يوجد إلا به" (الزجاجي، ١٤١٦هـ، ص ١٠٠).

٣ ـ أشار الزجاجي إلى أنَّ بعض النحويين ـ ولم يسمه ـ جلى حقيقة الثقل والخفة بعبارة أوضح فقال: "وكشف بعضهم عن هذا المعنى أبين من هذا فقال: وجه ثقل الفعل وخفة الاسم أن الاسم إذا ذُكّر فقد دلّ على مسمى تحته، نحو: رجل وفرس، ولا يطول

فكر السامع فيه، والفعل إذا ذكر لم يكن بد من الفكر في فاعله، لأنه لا ينفك منه، ويستحيل وجوده من غير فاعل " (الزجاجي،١٤١٦هـ، ص ١٠٠).

إذن فكأن هذا الرأي يجعل الثقل والخفة شيئين ملموسين للإنسان، ويتمثل ذلك في مدى الجهد الذي يبذله الفكر البشري للوصول إلى معرفة مدلول كل من الاسم والفعل، فالاسم يدل على مسمًّى معين، ولذلك لا يطول جهد الفكر في معرفته مقارنة بالفعل، بخلاف الفعل فهو بحاجة إلى الفكر فيه ذاته معنى وزمنًا، إضافة للفكر في فاعله، لكونه من لوازمه التي لا ينفك عنها.

وبناء على هذا فإننا نلمس أن هذا المقياس مقياس حسي مرجعه إحساس العربي صاحب اللغة، فما لم يكن فيه كلفة من حيث إعمال الفكر والذهن لفهم المراد فهو خفيف، وهذا يكون في الاسم ـ معرفة ونكرة ـ وأمَّا ما كان فيه جهد وكلفة للفكر والذهن فهو ثقيل، وهذا يتحقق في الفعل، وعندئذ يمكن القول إن هذا المقياس مقياس مقبول، وهو مستمد من طبيعة اللغة، فهو يقوم على مدى شعور المتكلم أو السامع ـ خاصة ـ بإدراك الخفة أو الثقل.

ثانيًا : الثقل والخفة في الأسماء فقط

وأما إذا جئنا إلى الموازنة بين الأسماء فنجد أنَّ النحويين قد أجمعوا على أنَّ النكرة أخف من المعرفة؛ قال سيبويه:" واعلم أنَّ النكرة أخف عليهم من المعرفة، وهي أشد تمكنا، لأنَّ النكرة أول ثم يدخل عليها ما تعرف به " (سيبويه، ١٤٠٨هـ ١/ ٢٢، والسيرافي، شرح الكتاب، مخطوط، ٤/ ٧٤، والزجاجي ،١٤١٦هـ، ص ١٠٠).

ومما يزيد الأمر وضوحًا ما نقله الزجاج أيضًا عن بعض النحويين – وهو الذي سبق النقل عنه قبل قليل – حيث أرجع الثقل إلى مدى الجهد الذي يبذله الفكر في معرفة مدلول الكلمة، قال: " قالوا: ولذلك صارت النكرات من الأسماء أخف من المعارف، لأنه إذا ذكر الواحد منها دل على مسمى تحته، بغير فكر في تحصيله بعينه، وإذا ذكر الاسم المعروف فلا بد من الفكر في تحصيله دون سائر من يشركه فيه، ألا ترى أنك إذا قلت: جاءني رجل، فليس للسامع فكر في تحصيله، لأنه واحد من جنس، وإذا قلت: جاءني محمد، ذكرت واحدًا معروفًا فسبيله أن يحصله بعينه من سائر من قد يشركه في التسمية، وإلا لم يكن لذلك معنى، وكنت تقول له: جاءني رجل يقال له محمد، وإنما تقول له هذا عند ظنك بأنه عارف به وربما أشكل " (الزجاجي، ١٤١٦هـ، ص ١٠٠).

وكذلك ذكروا أنَّ المذكر أخف من المؤنث لكونه الأصل، والمؤنث فرع عنه، ولذلك كان لابد له من علامة تأنيث غالبًا، فكأنه بحاجة إلى إعمال فكر أيضًا في معرفته، وكذلك قالوا إنَّ التثنية أثقل من الجمع السالم، لأنها تدخل على ما يعقل وما لا يعقل، من الحيوان والنبات والجماد، وغيرها، بخلاف الجمع

السالم فإنه في الأصل لما يعقل خاصة، فلما كانت التثنية أكثر والجمع أقل جعلوا علامة الرفع الأخف وهي الألف للأثقل، وهو التثنية، والأثقل وهو الواو للأخف وهو الجمع، ليعادلوا بين التثنية والجمع (سيبويه، ١٤٠٨هـ، ١/ ٢٢، والأنباري، أبو البركات، ١٤١٥هـ، ص ٦٥).

وعليه؛ فإنَّه يمكن أن يقال عن هذا المقياس ما قيل عن المقياس السابق.

ثالثا: الثقل والخفة في الحركات

تحدث النحويون عن هذه القضية عند حديثهم عن علة رفع الفاعل ونصب المفعول، وقد تنوعت العلل التي عللوا بها ذلك، فمن أبرزها: أن الرفع ثقيل والنصب خفيف، ولما كان الفاعل قليلا والمفعولات كثيرة؛ خُص القليل بالثقيل، والكثير بالخفيف، حتى يكون في ذلك نوع من التعادل والتوازن.

ومن أبرز من أبان عن هذا المعنى: عبد القاهر الجرجاني ت[٤٧١أو ٤٧٤هـ] حيث قال:

" اعلم أنَّ الفاعل رفع، والمفعول نصب، والمضاف إليه جر، وإنما خص الفاعل بالرفع دون النصب لأجل أن الرفع أثقل من النصب، والفاعل أقل من المفعول، ألا ترى أن فِعلًا واحدًا يكون له عدة مفعولات، ولا يكون له إلا فاعل واحد، وذلك قولك: أعلمت زيدا عمرا خير الناس، وتأتي في كل فعل بالمصدر والحال والظرف، نحو: قمت قياما يوم الجمعة عند عمرو لابسًا كذا. وعلى هذا يجري الباب. وإذا كان المفعول يكثر هذه الكثرة، والفاعل يقل كان الأولى أنْ يُخصَّ الفاعل بالأثقل الذي هو الرفع ، والمفعول بالأخف الذي هو النصب لتكون قلة الفاعل موازية لثقل الرفع، وخفة النصب موازية لكثرة المفعول.

ومَثُل هذا مَثُل رجل تَنْصب بين يديه حجرين: أحدهما خمسة أرطال، والآخر عشرة أرطال، فتقول له: احمل الخفيف عشر مرات، والثقيل خمس مرات، فتجعل كثرة الممارسة بإزاء خفة الوزن، وقلة الممارسة بإزاء ثقله، فتكون ثابتًا على الحكمة، فإن أمرته بحمل الثقيل عشر مرات ناقضت، لجمعك عليه ثقل الوزن وكثرة العمل في حالة واحدة، وخفتهما في حال، وترْكُ الاقتصاد والاعتبار في التعادل في الموضعين، وهذا تمثيل ذكره شيخنا أبو الحسين رحمه الله عن الخليل. ومن قال إن الفاعل كان يجب أن ينصب والمفعول أن يرفع دخل قوله في هذا النوع من ترْك الحكمة كما وصفنا "(الجرجاني، ١٩٨٢، ١/ ٣٢٦-٣٢٧، والوراق، محمد، ١٤٢٠هـ، ص ٢٦٧، والأنباري، أبو البركات، ١٤١٥هـ، ص ٨٧، وابن يعيش، بدون ت، ١/ ٧٥).

ومن الواضح هنا أنَّ المقياس الذي قاسوا به الثقل والخفة هنا مقياس حسي، وهو إحساس المتكلم بثقل الرفع في الفاعل، والخفة في نصب المفعول، لذلك قاسوا هذا بالثقل والخفة الحسيين، وذلك من خلال

هذا المثال الذي ضربوه بحمل حجرين خفيف وثقيل، ويكون عدد مرات حمل الخفيف ضعف عدد مرات حمل الثقيل، وعندها يحصل التعادل بين الأمرين، وبهذا تتحقق الحكمة في تكوين اللغة، فهو إذن إحالة على أمر محسوس والقياس عليه، فهو أمر مستلهم من واقع البيئة الطبعية والاجتماعية للمجتمع الذي ينتمي إليه النحويون في تلك الفترة.

الخاتمـــة

في ختام هذا البحث يمكننا أن نخلص إلى النتائج الآتية:

١ ـ أن النحاة القدماء قد وضعوا مقاييس متعددة لقياس بعض العناصر النحوية واللغوية، منها مقياس للزمن، ومقياس للقدر الكمي من النصوص لبناء القواعد أو رفضها، ومقياس لمعرفة الخفة والثقل.

٢ ـ أنهم وضعوا للزمن مقياسين: مقياسًا لحساب بدئه، وهو زمن التكلم، وهذا متفق عليه، ومقياسًا لتحديد نوعه: ماض، أم حاضر، أم مستقبل، وألفاظ الأفعال الدالة على ذلك، وهذا الذي حصل فيه خلاف كبير بين القدماء أنفسهم، وبينهم وبين المحدثين، فالقدماء يقولون: إنَّ الأفعال الثلاثة تدل على الأزمنة الثلاثة بالوضع، ولا تخرج عن هذا إلا بقرينة لعلة أو حكمة بلاغية أو نحوها. والمحدثون يقولون: إن دلالة الأفعال على الأزمنة المذكورة ليست بالوضع وما عداه بخلاف الوضع، بل يرون أن دلالتها لا تقيد بزمن وضعي وآخر فرعي ، بل هي صالحة لأكثر من زمن، ويحدد نوع هذا الزمن من خلال السياق، لا من لفظ الفعل نفسه فقط.

٣ ـ أن المضارع قد اختلف النحويون في زمنه اختلافا كثيرا، بسبب اختلاف المقاييس التي قاس بها كل فريق زمنه، وقد ظهر من خلال الدراسة عدم وجود مقياس واحد للمضارع خاصة، بل مقاييس كثيرة، وبعضها متناقض.

٤ ـ ظهر لي أن المراد بزمن التكلم ليس وقت النطق بالفعل، وإنما هو الموقف الذي صدر فيه مجمل الكلام، وعلى هذا فقد يكون طويلا، وقد يكون قصيرا.

٥ ـ أظهر البحث أنَّ زمن الحال لم يحرر عند كثير من النحويين، والدارسين، وطلاب العلم، وممن أوضح ذلك ابن مالك، حيث قال: لأن (الآن) ليس عبارة عن المدة المقارنة لنطق الناطق فحسب، بل الآن عبارة عن مدة ما حضر كونه. فلو أن الكائن لا يتم كونه إلا في شهر فصاعدًا جاز أن يقال فيه: الآن هو كائن. وقال عنه الرضي: والحال عند النحاة غير الآن المختلف في كونه زمانًا، بل هو ما على جنبتي الآن من الزمان مع الآن، سواء أكان الآن أيضًا زمانًا أو الحد المشترك بين الزمانين.

٦ ـ ظهر لي من خلال الدراسة أنه يوجد زمن رابع أساس وهو الزمن الدائم أو المستمر، وعلى هذا فينبغي إضافته للأزمنة الثلاثة المشهورة بشكل رئيس.

٧ ـ ظهر لي أنَّ المقياس الذي ينبغي أن يقاس به الزمن، بحيث يكون دقيقًا بشكل كبير، ظهر لي أنه ينبغي أن يكون مكونًا من العناصر الآتية:

المعنى، والقرينة، والسياق، والتقدير أو التنزيل.

وهذه العناصر قد يجتمع أكثرها أو بعضها في آن واحد ، وقد ينفرد واحد منها بتحديد نوع الزمن.

٨ ـ أظهرت الدراسة أنه لا يوجد مقياس كمي تقاس به النصوص من حيث الكم؛ يتسم بالوضوح والدقة والتحديد على امتداد تاريخ الدراسات النحوية، بحيث تنتظم الاصطلاحات التي وضعوها للقياس الكمي وهي: المطرد والكثير والغالب والشائع، وضدها: القليل والنادر والشاذ والضرورة، بوضوح وتحديد في إطار هذا المقياس.

٩ ـ أنهم قد وضعوا مقياسًا لقياس الثقل والخفة، وهذا المقياس مقياس حسي مرجعه مدى شعور المتكلم أو السامع فعلا بالخفة أو الثقل، لكون الثقيل يتطلب إعمالًا للفكر، وجهدًا للذهن، أو يكون في شعوره بثقل في النطق بالمرفوع، وخفة في النطق بالمنصوب، وهكذا.

وبناء على هذا فإننا نستطيع القول بأن هذا المقياس مستمد من واقع اللغة، ومن حال المتكلم.

المصادر والمراجـــع

الأزهري، خالد الأزهري، *التصريح*، دار الفكر.

امرؤ القيس، ديوان امريء القيس، ضبطه وصححه الأستاذ: مصطفى عبد الشافي،١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣م، بيروت.

الأنباري، أبو البركات، *أسرار العربية*، تحقيق: د فخر صالح قدارة، ط ١، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م، دار الجيل، بيروت.

أنيس، إبراهيم، *من أسرار العربية*، ط ٣، ١٩٦٦م،مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة.

البخاري، محمد بن إسماعيل، *صحيح البخاري*، تحقيق: د مصطفى البغا، ط ١، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، دار القلم، دمشق.

بدري، كمال إبراهيم، *الزمن في النحو العربي*، ط ١، ١٤٠٤هـ، دار أمية للنشر والتوزيع، الرياض.

البغدادي، *خزانة الأدب*، تحقيق: محمد عبد السلام هارون، ط ٤، ١٤١٨هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.

ثعلب، أحمد بن يحي، *مجالس ثعلب*، تحقيق: محمد عبد السلام هارون، ط ٢، ١٩٨٢، دار المعارف، مصر.

الجرجاني، عبد القاهر، *في المقتصد*، تحقيق: دكاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ١٩٨٢، دار الرشيد للنشر.

ابن الجزري، *النشر في القراءات العشر*، بإشراف علي محمد الضباع، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت، عن التجارية، القاهرة.

ابن جني، *المحتسب*، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط ١، ١٤١٩هـ دار الكتب العلمية، بيروت.

حسان، تمام. *اللغة العربية معناها ومبناها*، ١٩٧٣م، الهيئة العامة للكتاب. ـ مناهج البحث في اللغة، ١٩٩٠، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة.

أبو حيان، محمد، *البحر المحيط*، ط ٢، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣، دار الفكر.

التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، تحقيق : د حسن هنداوي ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧ م ، دار القلم ، دمشق .

ارتشاف الضرب، تحقيق: د رجب عثمان محمد، ط ١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة.

الدسوقي، محمد عرفة، *حاشية الدسوقي على مغني اللبيب*، ملتزم الطبع والنشر: عبد الحميد حنفي، مصر.

الرضي، *شرح الكافية*، دار الكتب العلمية، بيروت.

الزجاجي، *الإيضاح في علل النحو*، تحقيق/ دمازن المبارك، ط١٦، ١٤١٦هـ، دار النفائس، بيروت.

أبو زرعة، عبدالرحمن بن زنجلة، *حجة القراءات*، تحقيق: سعيد الأفغاني، ١٩٧٩م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الزمخشري، محمود، *المفصل*، دار الجيل، بيروت.

ابن السراج، محمد بن سهل، *في الأصول*، تحقيق: عبد (رب) الحسين الفتلي، (بدون طبعة) ١٩٧٣م، مطبعة النعمان، النجف، العراق.

سيبويه، *الكتاب*، تحقيق: محمد عبد السلام هارون، ط ٣، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م، مكتبة الخانجي.

السيوطي، عبد الرحمن، *الأشباه والنظائر*، تحقيق: عبد الإله نبهان وآخرين، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح/ محمد أحمد جاد المولى وآخرين، إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

همع الهوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط ١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية، بيروت.

الشلوبين، عمر بن محمد، *في التوطئة*، تحقيق: د يوسف أحمد المطوع، ط ٢ ،١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م جامعة الكويت.

الشنقيطي، أحمد بن الأمين، *الدرر اللوامع*، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط ١، ١٤١٩هـ ١٩٩٩م، دار الكتب العلمية، بيروت.

العكبري، أبو البقاء، إملاء ما من به الرحمن، تحقيق الأستاذ: إبراهيم عطوة عوض (بدون طبعة وتاريخ) دار الحديث، القاهرة .

التبيين عن مذاهب النحويين، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، ط ١، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م، نشر مكتبة العبيكان، الرياض.

الفارسي، الحسن بن أحمد، *المسائل البغداديات*، تحقيق: صلاح الدين المكاوي، مطبعة العاني، بغداد.

الفاكهي، عبد الله، *شرح كتاب الحدود في النحو*، تحقيق: د المتولي رمضان أحمد الدميري، ط ٢، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م، مكتبة وهبة، القاهرة.

الفراء، يحي بن زياد، *معاني القرآن*، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م، مطبعة دار الكتب المصرية.

القوزي، عوض، *المصطلح النحوي*، ط ١، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م، نشر عمادة المكتبات، جامعة الرياض.

ابن مالك، محمد، *شرح التسهيل*، تحقيق: د عبد الرحمن السيد ود محمد بدوي المختون، ط ١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م، هجر للطباعة والنشر والتوزيع.

المبرد، محمد بن يزيد، *في المقتضب*، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي.

ابن مجاهد، *السبعة في القراءات*، تحقيق: د شوقي ضيف، ١٩٧٢م، دار المعارف، القاهرة.

ابن الحجاج، مسلم، صحيح *مسلم*، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي،ط ٢، ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م، دار الفكر، بيروت.

أبو المكارم، علي، *المدخل إلى دراسة النحو العربي*، (بدون طبعة) ٢٠٠٧م، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

أصول التفكير النحوي (بدون طبعة) ١٩٧٣، دار الثقافة، بيروت.

نور الدين، عصام، *الفعل والزمن*، ط ١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف، *أوضح المسالك*، تحقيق: عبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب ومطبعتها بالجماميز، مصر.

مغني اللبيب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (بدون طبعة) ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧م، المكتبة العصرية.

الوراق، عبد الله بن عبد العزيز، *علل النحو*، تحقيق: د محمود جاسم محمد الدرويش، ط ١، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م، مكتبة الرشد، الرياض.